احدهما عن الاخر ولو تصل يجب عليه دمان دم المتعة ودم القتل قبل الذبح على ما بينا في القرآن وذكر المسئلة في الجامع الصغير واورد ها في المرأة لان الجهل عليهن اغلب ولانها واقعة امرأة فنقلها ابو يوسف كما سمعها من ابي حنيفة وكذا محمد رح نقلها كما سمعها من ابي يوسف

قال رح ولو حاضت عند الاحرام انت بغير الطواف لقوله عليه الصلاة والسلام لعايشة رضي الله عنها من حاضت سوف افعل ما يفعل الحاج غير الا تطوفي بالبيت حتى تطهري متفق عليه ولان الطواف في المسجد وهي ممنوعة من دخوله وما عداه من افعال الحج من الوقوف بعرفة والسعي بالمزدلفة فلا يمنع بسبب الحيض وقد ذكرنا انها تغتسل في اول باب الاحرام قال رح ولو عند الصدر تركته كمن اقام بمكة ولو فعلت جميع افعال الحج غير طواف الصدر فحاضت عنده تركت طواف الصدر كما يتركه من اقام بمكة ولا شئ عليه لتركه لقول ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلاة والسلام امر الناس ان يكون اخر عهدهم بالبيت الا انه خفف عن المرأة لما روي متفق عليه وذكرت عايشة رضي الله عنها لرسول الله صلى الله عليه وسلم ان صفية بنت حيي حاضت بعد ما طافت بعد الافاضة فلتنفر اذا اتفق عليه ولو طهرت قبل ان تخرج من مكة لم يلزمها العود لانه لم يبق لها احكام الطهارات في وقت الطواف ولهذا لا يلزمها الصلاة وان اغتسلت ثم رجعت الى مكة قبل ان تجاوز الميقات فعليها الطواف والنفسا كالحايض واما من اقام بمكة فان كانت بنية الاقامة قبل ان يحل النفر الاول لزمها بالاجماع لانها صارت من اهل مكة قبل الوجوب وان كان بعد ما حل النفر الاول لا يسقط عند ابي حنيفة ومحمد لانه وجب عليه بدخول وقته فلا يسقط بعن منه كمن اصبح مفيقا لا يحل له ان يفطر في ذلك اليوم بالسفر وقال ابو يوسف يسقط عنه ولا يلزمه الا اذا شرع فيه ثم نوى الاقامة لان طواف الصدر لا يصير دينا في الذمة الا ترى انه يسقط بالحيض قبل الخروج من مكة ولو كان دينا لما سقط كالصلاة بعذر حتى وقتها لا تسقط بالحيض قبل الخروج تسقط لعدم الوجوب في الذمة والله اعلم

باب الجنايات

وهو اسم الفعل المحرم شرعا وفي اصطلاح الفقهاء يطلق على ما يكون في النفوس والاطراف واصله من جنى الثمار اذا اخذته من الشجر ثم استعمل في الشر فيقال كذلك قال رح يجب شاة ان طيب محرم عضوا وذلك مثل الراس واللحية والساق لان الجناية تتكامل بتكامل الارتفاق وذلك في العضو الكامل فيتقدر به كالموجب وان اكل طيبا كثيرا يجب الدم عند ابي حنيفة وقالا لا يجب الصدقة لانه لم يستعمل استعمال الطيب وله انه اذا استعمله كثيرا يلتزق به اوكله وهو عضو كامل فيجب عليه الدم قال رح والا تصدق اي وان طيب اقل من عضو يجب

عليه الصدقة لقصور الجناية قال محمد رح انه يجب بقدر من الدم وفي المنتقى اذا طيب ربع العضو فعليه دم اعتبارا بالحلق والمذهب بينهما على الظاهر ان حلق بعض الراس معتادا فتكامل الارتفاق وطيب بعض العضو غير معتاد فلا يتكامل وذكر الفقيه ابو جعفر ان الكثرة تعتبر في نفس الطيب لا في العضو فان كان كثيرا كفى من ما الورد اوكف من ما الغالية وبقدر ما يستكثره الناس من المسك يكون كثيرا فان كان قليلا في نفسه والقليل ما يستقله الناس وان كان في نفسه كثيرا وكف من ما الورد يكون قليلا وفي قصبة وقيل بالتوفيق بينهما هو الصحيح فيقال اذا كان الطيب قليلا فالعبرة للعضو وان كان كثيرا فالطيب ولم تشهد المسايل كما كل الطيب على ما مر وكما ذكر في النوادر من مس طيبا باصبعه فاصابها كلها فعليه دم وعن ابي يوسف ان طيب شاربه كله او بقدر من لحيته او راسه فعليه دم وقالوا اذا اكتحل بالكحل المطيب فعليه صدقة ومثله الاتف فان فعل ذلك مرارا كثيرة فعليه دم وفي نادر ابن الكرماني لو طيب جميع اعضائه فعليه دم واحد لاتحاد الجنس ولو كان الطيب في اعضاء متفرقة جمع ذلك كله فان بلغ عضوا كاملا فعليه دم والا فصدقة ولو شم طيبا فليس عليه شئ وان دخل بيتا مجمرا فليس عليه شئ وان اجمر ثوبه فان تعلق به كثيرا فعليه دم والا فصدقة وكل موضع وجب فيه الدم يجزيه الشاة الا من جامع بعد الوقوف بعرفة او طاف للزيارة جنبا او حايضا او نفسا وكل موضع وجب فيه صدقة فهي نصف صاع من بر او صاعا من تمر او صاعا من شعير الا ما يجب بقتل جرادة او قمل او بازالة شعرات قليلة من راسه او عضو اخر من اعضائه قال رح او خضب راسه بحنا اي يجب عليه دم وهو معطوف على قوله يجب شاة ان طيب محرم عضوا على ما بيناه لان الخاضب لقوله عليه الصلاة والسلام للخاضب رواه البيهقي وهو حجة على الشافعي في قوله لا يجب عليه شئ فاذا كان طيبا فقد طيب عضوا كاملا فيجب عليه الدم وهذا اذا كان ما يعاوان كان متلبدا فعليه دمان دم للتطيب ودم لتغطية الراس ثم قال في الاصل راسه ولحيته بالحنا وافرد الراس في الجامع الصغير فدل ان كل واحد منهما بانفراده مضمون بالدم والواو هنا في الجملة في الاصل بمعنى او كقوله تعالى مثنى وثلاث ورباع وان خضب راسه بالوسمة فلا شئ لانها ليست بطيب وانما تغير لون الشعر وفيها زينة وعن ابي حنيفة ان عليه صدقة رواها الحسن عنه كانه يقتل الهوام او تلين الشعر وعن ابي يوسف انه اذا خضب راسه بها للمعالجة من الصداع فعليه دم باعتبار انه يغلف راسه وهذا صحيح فيفرق بين هذا وبين ما قبله فيخلاف لان وجوب الدم بتغطية الراس جمع عليه قال رح او ادهن يعني يجب فيه الدم وهذا عند ابي حنيفة وقال الشافعي ان استعمله فعليه دم كالمزين بل الشعث وان استعمله في غير ذلك فلا شئ عليه لعدم الزينة وقال ابو يوسف ومحمد تجب عليه

Copyrighted University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)